الاولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا اما التي حكم فيها بضرورة
الثبوت فهي مزدوجة موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها
بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي حكم
فيها بضرورة السلب فضروريتان سالبة كقولنا لاشيء من الانسان بحجر
بالضرورة فانه حكم فيها بضرورة سلب الحجر عن الانسان في جميع اوقات
وجوده وانما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم
تقييد الضرورة فيها بوصف او وقت الثانية المطلقة وهي التي حكم
فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات
الموضوع موجودة ووجه تسميتها دائمة ومطلقة عاقياس الضرورية
المطلقة ومثالها ايجابا ما قرمن قولنا دائما كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها
بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا ما قر ايضا
من قولنا دايما لاشيء من الانسان بحجر فان الحكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان
مادام ذاته موجودة والنسبة بينها وبين الضرورية ان الضرورية اخص
منها مطلقا لان مفهوم الضرورة امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم
الدوام

الدوام شمول النسبة في جميع الازمنة والاوقات ومتى كانت النسبة ممتنعة
الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة
وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع
فيجوز امكان انفكاكها وعدم وقوعه لان الممكن ليست يجب ان يكون واقعا
الثالثة المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع
اي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل
كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فان تحرك الاصابع ليس
ضروري الثبوت لذات الكاتب الخ افراد الدائم مطلقا بل ضرورة ثبوته
انما هي شرط اتصافها بوصف الكاتب ومثال السالبة قولنا بالضرورة لاشيء
من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا فان سلب ساكن الاصابع مع
ذات الكاتب ليس بضروري الا بشرط اتصافها بالكتابة وسبب تسميتها
اما بالمشروطة فلاشتمالها على شرط الوصف واما بالعامة فلانها اعم من المشروطة
الخاصة وستعرف انها المركبات وانما قال المشروطة العامة على المقتضى الخ
حكم فيها بضرورة الثبوت او ضرورة السلب في جميع اوقات ثبوت الوصف اي وصف الموضوع لذاته

Copyright King Saud University